



الدورة الثالثة عشرة

كينغستون، جامايكا

20-9 تموز/يوليه 2007

بيان مقدم من الأمين العام إلى المجلس بشأن الاستعراض الدوري لتنفيذ المتعاقدين لخطط العمل للاستكشاف

1 - لعل أعضاء المجلس يتذكرون أنه بموجب نظام التنقيب عن العقيدات المؤلفة من عدة معادن هناك حكم للاستعراض الدوري لتنفيذ خطط العمل للاستكشاف على فترات مدتها خمس سنوات. وسيتحقق هذا الاستعراض الدوري عن طريق إجراء مشاورات بين المتعاقدين والأمين العام. وكجزء من الاستعراض، سيوضح المتعاقد برنامج أنشطته لفترة السنوات الخمس التالية، وإجراء التعديلات لبرنامج أنشطته السابق حسب الاقتضاء. وقد يطلب الأمين العام إلى المتعاقد تقديم هذه البيانات والمعلومات الإضافية حسب الضرورة لأغراض الاستعراض. ومن المطلوب أن يقدم الأمين العام تقريراً بشأن الاستعراض إلى اللجنة القانونية والتقنية وإلى المجلس. وقد أجرى الأمين العام الاستعراض المطلوب مع المتعاقدين.

2 - وفي حالات مؤسسة Yuzhmorgeologiya، والمنظمة المشتركة لمعادن المحيطات، وجمهورية كوريا، والرابطة الصينية لبحوث الموارد المعدنية للمحيطات وتنميتها (COMRA)، وشركة تنمية موارد المحيطات العميقة اليابانية (DORD)، والمعهد الفرنسي لبحوث استكشاف البحار (IFREMER)، انتهت فترة السنوات الخمس الأولى في نهاية عام 2006. وبالنسبة إلى

* أعيد إصدارها لأسباب فنية.

الهند، والتي صدر العقد بشأنها في عام 2002، انتهت فترة السنوات الخمس في عام 2007.

3 - وفي نهاية فترة السنوات الخمس الأولى للاستكشاف أُتيحت الفرصة للمتعاقدين لتقديم سرد شامل للأعمال التي أنجزت والنتائج التي تحققت خلال هذه الفترة، وكذلك تقديم استعراض للنفقات التي جرى تحملها خلال برنامج السنوات الخمس. وتقدمت بتقارير شاملة عن السنوات الخمس كلا من حكومة الهند، وشركة تنمية موارد المحيطات العميقة اليابانية (DORD)، وجمهورية كوريا، والمنظمة المشتركة لمعادن المحيطات (IOM)، ومؤسسة Yuzhmorgeologiya، والمعهد الفرنسي لبحوث استكشاف البحار IFREMER، والرابطة الصينية لبحوث الموارد المعدنية للمحيطات وتنميتها COMRA. وقُدمت هذه التقارير إلى اللجنة القانونية والتقنية. وعلاوة على ذلك، التقيت في الفترة الواقعة بين آب/أغسطس 2006 وأيار/مايو 2007 مع ممثلي شركة تنمية موارد المحيطات العميقة اليابانية (DORD)، وجمهورية كوريا، والمنظمة المشتركة لمعادن المحيطات (IOM)، والرابطة الصينية لبحوث الموارد المعدنية للمحيطات وتنميتها (COMRA)، والمعهد الفرنسي لأبحاث استغلال البحار وحكومة الهند لمناقشة برامج أنشطتهم المقترحة لفترة السنوات الخمس التالية. وقدم كل من هؤلاء المتعاقدين برنامج أنشطته لفترة السنوات الخمس التالية، وسأخذ في أعقاب هذه الدورة مباشرة الخطوات اللازمة لتحرير رسالة إلى كل متعاقد حتى يتم إدماج برنامج الأنشطة المنقح على النحو الواجب في عقد الاستكشاف باعتباره الجدول 2، وفقا للنظام.

4 - وأود مع ذلك أن أنتهز هذه الفرصة لكي أبدي بعض الملاحظات العامة للمجلس فيما يتعلق بالاستعراض الدوري لتنفيذ خطط عمل الاستكشاف. وعند القيام بذلك، فإنني أضع في الحسبان المناقشة المفيدة بشأن هذا الموضوع التي جرت في اللجنة القانونية والتقنية خلال اجتماعها في الأسبوع الماضي، عندما تقدمت بتقرير مماثل.

5 - ومن الجلي بصفة عامة بالنسبة لجميع المتعاقدين أن وتيرة عمليات الاستكشاف لا تزال بطيئة للغاية. وعلى الرغم من أن جميع المتعاقدين قد التزموا ببرنامج العمل حسبما هو مذكور أصلا، فقد انصب هذا العمل في

المقام الأول على الأعمال التحضيرية وتقييم البيانات التي جُمعت خلال المرحلة الرائدة. وعلى سبيل المثال، قضى أحد المتعاقدين فترة السنوات الخمس بأكملها في مجرد تقييم جدوى الاستثمار المستمر في التعدين في قاع البحار العميق. وركّز متعاقد آخر كلية على تحليل البيانات البيئية ولم يضطلع بأي عمل استكشافي جيولوجي. وتوجد أدلة قليلة للغاية على إحراز تقدم في تطوير التعدين وتجهيز التكنولوجيا، على الرغم من أن بعض المتعاقدين قد أجروا اختبارات أولية لأنظمة الجمع، وأشاروا إلى أنهم يعتزمون العمل على تطوير التكنولوجيا في المستقبل.

6 - ومن المشجع ملاحظة أنه فيما يتعلق بتقديم التقارير، بدأ المتعاقدون، إلى حد كبير، في الالتزام بالشكل والبنيان الموحد للتقارير السنوية التي أوصت اللجنة القانونية والتقنية في عام 2002 بتقديمها، وكذلك بالتوصيات المتعلقة بتقييم الآثار البيئية المحتملة الناشئة عن الاستكشاف والصادرة عن اللجنة في عام 2001. ويتسم هذا بالأهمية. ويتمثل الهدف من متطلبات تقديم التقارير في إنشاء آلية يجري بواسطتها إبلاغ اللجنة، على النحو الواجب، حتى تصبح قادرة على ممارسة مهامها بموجب الاتفاقية، ولا سيما تلك المهام المتصلة بحماية البيئة البحرية من الآثار الضارة للأنشطة في المنطقة. وأشعر بالتقدير للجهود التي بذلها المتعاقدون في هذا الصدد.

7 - وعلى الرغم من التقدم المحرز فيما يتعلق بالامتثال، لا تزال هناك بعض المسائل التي تثير القلق. وعلى سبيل المثال، فإنه من الجلي أن هناك تفاوتات كبيرة جدا في المبالغ التي أنفقتها كل متعاقد على الاستكشاف. وعلاوة على ذلك، فإن الإنفاق المبلغ عنه، في بعض الحالات، يتجاوز إلى حد كبير الإنفاق المقترح في برنامج الأنشطة الأصلي. وليس من الجلي على الدوام لماذا يحدث هذا. وسأخذ بعض الخطوات لتوضيح أي تباينات مع فرادى المتعاقدين. وفي نفس الوقت، شددت اللجنة القانونية والتقنية على الحاجة، بالنسبة للنفقات المبلغ عنها، بأن تكون مفصلة ومبلغ عنها على النحو الواجب وأن تتعلق فقط بالتكاليف الفعلية والمباشرة لأنشطة الاستكشاف في ما يتصل بمناطق العقود المحددة.

8 - وفيما يتعلق ببرامج الأنشطة لفترة السنوات الخمس الثانية - حتى عام 2011 - فإنه من الجلي أن جميع المتعاقدين يعتزمون أساسا مواصلة العمل

بنفس الوتيرة. ولم يتم إدخال أي تغييرات ذات بال على أنواع الأنشطة المقترحة على الرغم من أن أربعة من المتعاقدين قد حددوا الجيل الأول من مواقع المناجم. ولا توجد، على سبيل المثال، أي مقترحات للتحقيق في المشاكل المادية لاستخراج العقيدات من قاع المحيط ونقلها إلى سفن النقل أو ما يتصل بها من معدات وأساليب بديلة والتي قد يلجأ المتعاقدون في نهاية المطاف إلى استخدامها في التعدين التجاري. وليس هناك مقترحات لمعرفة تكاليف تعدين العقيدات من قاع البحار وتجهيزها في شكل معادن ذات أهمية تجارية، حتى يمكن للتحسينات في أسواق المعادن أن تقدم مؤشرات على وشوك حدوث عمليات تعدين في المستقبل. وبالنسبة لمعظم المتعاقدين، يبقى التركيز على تحليل البيانات القائمة والجمع الانتهازي لبيانات خطوط الأساس البيئية بواسطة رحلات البحوث العلمية.

9 - وربما يكون هذا معقولا بما فيه الكفاية، نظرا للظروف التكنولوجية والاقتصادية السائدة حتى الآن فيما يتعلق بالتعدين في قاع البحار. ومع ذلك، يتعين التذكير بأن موارد قاع البحار العميقة تعتبر الميراث المشترك للبشرية، وأن الهدف الأساسي للنظام الذي أنشأته الاتفاقية والاتفاق يتمثل في تشجيع تنمية تلك الموارد لفائدة البشرية ككل. ولذلك ينص الاتفاق على حد زمني قدره 15 عاما، يكون للمتعاقدین خلاله حقوق خالصة لاستكشاف المناطق المخصصة لهم. والمتوقع أنه بعد انقضاء الـ 15 عاما، وفي غياب الظروف الخاصة، فإن المتعاقدين إما سينتقلون إلى مرحلة الاستكشاف أو يتخلون عن المناطق المخصصة لهم. وقد يفهم من الوتيرة المريحة الجارية بها الأنشطة حاليا أن المتعاقدين سيظلون أساسا محتفظين بالمواقع ويطلبون تمديد عقودهم عديد المرات. حتى يتمكنوا من الاحتفاظ بالمناطق المخصصة لهم.

10 - وفي السنوات الأخيرة، بدأت الأحوال فيما يتعلق بأسواق المعادن في التغير. فقد حدث نمو سريع وملحوظ في الطلب على المعادن ذات الأهمية التجارية في العقيدات المؤلفة من عدة معادن، والكبريتيدات المتعددة الفلزات، والقشور الحديدية الغنية بالكوبالت وأسعارها. ومما يؤسف له أنه، بدون نماذج للتكاليف الإنتاجية المحتملة، فإن أيا من الزيادات لن تزود السلطة بمعلومات عن استخراج المعادن من قاع البحار في المستقبل. وبدأ

أيضا اهتمام القطاع الخاص بموارد قاع البحار في النمو. وجرى التنويه
ببعض هذه التطورات في تقريره السنوي.
